إدلب والحسابات الدقيقة

محمد نادر العمري

لا يمكن النظر إلى ما يحدث في منطقة خفض التصعيد الرابعة على أنه مجرد معارك عسكرية بين الجيش السوري والمجموعات المسلحة والإرهابية، ولا يمكن تصنيفه أيضاً ضمن ما يروج له بأنه صراع بين الدولة والمعارضة، كما لا يمكن اعتباره وفق ما يصنفه البعض من إطار ضيق على أنه نزاع مسلح، بل ما تشهده أرياف إدلب وحلب تأتي في إطار الصراع الجيوسياسي بين قوى ومحاور متعددة، ستتبلور أكثر مع بروز نتائج الميدان على سلوكيات الفاعلين بالدرجة الأولى وعلى شكل التطورات التي تشهدها الأزمات المتفاقمة نتيجة وجود رابط فيما بينها بالدرجة الثانية، لذلك فإن معارك الشمال السوري هي أقرب لمعارك «كسر عظم» نتيجة انعكاساتها العسكرية والسياسية.

وهذا الصراع بجانبه الجيوسياسي يمكن قراءته في اتجاهين متناقضين وبصورتين تأثيريتين مختلفتين:

الأول: التأثير الإيجابي من قطف ثمار النتائج العسكرية، حيث يعتبر الشعب والدولة السورية هما أكثر الرابحين من تطورات نتائج الميدان، وخاصة أن إدلب وباقي مناطق شمال غرب سورية ومنذ ضمها لمنظومة مناطق خفض التصعيد في «أستانا» تحولت لرقعة جغرافية تشبه معسكر استقطاب للمجموعات الإرهابية وأرضية لتمتين نفوذهم وانطلاق عملياتهم، وورقة ابتزاز سياسية وأمنية وعسكرية وحتى اقتصادية بأيدي الدول الراعية لهم وبصورة أخص تركيا والولايات المتحدة الأميركية، بعد خروج السعودية من المشهد مع تحرير الغوطة الدمشقية، لذلك فإن نتائج الميدان وتوجهات الجيش السوري تتضمن تطبيق سوتشي عسكرياً وتخفيف حجم الدور التركي أحد أبرز معرقلي الحل السياسي، ويعتبر الشريكان الروسي والإيراني ضمن دائرة التأثير الإيجابي من التطورات العسكرية بشكل مباشر والصين الشعبية بشكل غير مباشر، فروسيا تفرض جديتها بمحاربة الإرهاب وتتحكم أكثر بزمام دفع العملية السياسية وفرض الأمر الواقع على تركيا بعد تنصلها من تنفيذ التزاماتها واستمرارها بالمراوغة السياسية، وهذا مؤشر على تعبيد الطريق أمامها لعودة ثقلها على مستوى النظام الدولي الذي يفرض حتمية تغير طبيعة النظام وتوازناته، أما الطرف الإيراني الذي يشكل هدفاً للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل فإنه يفرض نفسه لاعباً إقليمياً مؤثراً، لا يمكن تجاوزه، رغم كل التصعيد العسكري الذي هدد به والحصار الاقتصادي الذي فرض بحقه، على حين الصين التي تستعد لإطلاق أكبر مشروع اقتصادي دولي بتأثيراته المتعددة، فإنها تنظر لتحرير الشمال السوري بشكل متلاحق خطوة مهمة من حيث تمهيد الظروف الآمنة لمسار مشروعها إلى جانب تطوير البنى الخدمية، فضلاً عن أن الدول الثلاث ستكون أكثر ارتياحاً من ناحية تقليل المخاطر والتهديدات الأمنية التي تتعرض لها نتيجة عودة إرهابيي الإيغور ودول البلقان إلى مناطقهم وتحويلهم لأدوات داخلية فوضوية ضمن الحرب الناعمة التي تعتمدها الإستراتيجية الأميركية مؤخراً.

أما فيما يتعلق بالمحور أو المسار الثاني أي المتأثر السلبي من معارك خفض التصعيد الرابعة، فهي تتضمن دائرة كبيرة من الدول بما فيها الأوروبية والكيان الإسرائيلي الذي يراقب بحذر الخبرة القتالية المتراكمة والإمكانات النوعية للجيش السوري وحلفائه، ولكن الأكثر تضرراً وتأثيراً هما تركيا وأميركا.

فأنقرة التي راهنت على اقتطاع الجغرافية الشمالية بأكملها والعودة لميثاق «ملي ١٩٢٠» باتت اليوم في أكثر المواقف حرجاً وحساسية نتيجة التقدم السريع للجيش السوري وتهاوي المجموعات المسلحة وتحصيناتها، وهنا لا نتحدث عن رغبات وعواطف بل عن الوقائع التي يبرزها الميدان والتي سيكون لها انعكاسات حتمية في المسار السياسي، فموافقة تركيا لدخول مسار أستانا جاء نتيجة عاملين: الأول خلافها مع واشنطن حول العلاقة مع الكرد، ورفض إدارة البيت الأبيض الانجرار وراء رغبات تركيا في إنشاء المنطقة العازلة نتيجة عدم القدرة على تحمل تبعات ذلك، والثاني يكمن في محاولة النظام التركي استغلال الصراع الأميركي مع كل من روسيا وإيران لإيجاد هامش تعاون اقتصادي يحقق مصالحها ومحاولة فرض الشرعية على وجودها داخل الأراضي السورية عبر إقامة نقاط المراقبة والعمل على ديمومتها.

وما نسمعه اليوم من تصريحات نارية وتهديدات عالية اللهجة والزج بمزيد من الجنود والآليات العسكرية للنظام التركي، لن يكون بهدف التمهيد لمواجهة عسكرية مفتوحة وموسعة مع الجيش السوري، ولو تخللها مناوشات وتبادل للقصف، بل هدفها إيجاد العراقيل لوقف التقدم السوري وللضغط على روسيا، بذريعة احتمال حصول مواجهة، للقبول بمطالب تركية في المباحثات السياسية لإنعاش الاتفاقات القديمة مجدداً أو إيجاد صيغ جديدة، وتأكيد حتمية عدم المواجهة محكوم بمؤشرين:

• الأول: إدراك النظام التركي بأن حلف شمال الأطلسي لن يقف إلى جانبه بأي صراع أو حرب خارجية وخاصة في إدلب، انطلاقاً من إدراك معظم دول الحلف بعدم قدرتهم في الدخول بحرب ضد روسيا وإيران والجيش السوري بهذا التوقيت، فضلاً عن نشوب خلافات بين بعض دول الناتو وخاصة فرنسا وألمانيا مع تركيا فيما يتعلق بعدوان «نبع السلام» وليبيا، وتغيير أولويات الحلف في الآونة الأخيرة مع ازدياد التحديات التي تواجهه.

• المؤشر الثاني: عدم تحمل النظام والداخل التركي أي تهور قد تدفع ثمنه باهظاً في الأرواح والاقتصاد الهش والذي يعاني تراجعاً يقدر بـ٦,٣ بالمئة خلال السنوات الماضية، ولو كانت قادرة فعلاً على الدخول المباشر بالحرب لدخلتها منذ بدء معارك حلب التي شكلت بداية تغير المشاريع والمسارات في الشمال، وخاصة أن تركيا لمست منذ تلك الحقبة جدية الموقفين الروسي والإيراني بدعم الجيش السوري، لذلك السيناريوهات الأقرب خلال الأيام والأسابيع القادمة يدور حول:

١- أن يستكمل الجيش السوري عملياته حتى تطبيق كامل سوتشي عسكرياً، على أن تبقى قنوات التواصل الدبلوماسي والعسكري الروسية التركية مفتوحة للتوصل لاتفاق جديد يكون أقرب لأضنة ولكن ببنود وتفاهمات جديدة ومحددة زمنياً، تبحث قضية سحب المسلحين للحدود السورية التركية بعمق ٣٠ كم لحين البحث في مصيرهم وإمكانية حل جبهة النصرة شكلياً وتذويب عناصرها ضمن مجموعات ثانية، وقد يؤدي الجانب الإيراني دوراً أكبر في مساعيه الحميدة والوساطة خلال الفترة القادمة وخاصة في ظل التوتر الروسي التركي، وتلمس نجاح ذلك يكمن إما في الوصول لنتائج إيجابية خلال الاجتماع الثاني لوفدي روسيا وتركيا على أن يليه انعقاد اجتماع بين الرئيس الروسي مع نظيره التركي للإعلان عن صيغة التفاهم، أو تمكن إيران من خرق المشهد وتوسيع دورها في ظل الخلاف الروسي التركي خلال اجتماع زعماء أستانا بداية الشهر القادم.

٢- أن يصر النظام التركي على السلوك العسكري ومحاولة فرض أمر واقع عبر تعزيز قواته العسكرية في نقاط المراقبة وإقامة نقاط جديدة في إدلب، وهذا يبقي حالة التوتر في أعلى مستوياتها يقابله إصرار سوري ودعم روسي للحسم العسكري، وقد نشهد ضمن هذا الإطار تصعيداً تركياً جديداً شرق الفرات لتعويض الخسائر في إدلب وللضغط على الروسي والأميركي بآن واحد للتعاطي مع المطالب التركية.

أما واشنطن وصقور إدارتها فهي تنظر بعين الخشية لتطورات إدلب، لذلك سارعت للممارسة نفوذها داخل المنظمات الدولية في مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإنسانية للضغط على سورية وروسيا لوقف العمليات العسكرية في إدلب وأرياف حلب، وأعلنت تأييدها المطلق لتركيا في محاولة منها لاستهداف العلاقة بين دول أستانا ودك إسفين الخلاف بينهم، ما سيعقد الوضع أكثر لعرقلة تحرير إدلب، ليس انطلاقاً من حرص واشنطن على المصالح التركية بقدر خشية أميركا من الوجهة القادمة للجيش السوري والتي باتت محصورة فقط في استعادة شرق الفرات وإخراج الاحتلال الأميركي منها، وتصريحات المبعوث الأميركي لسورية جيمس جيفري تعبر عن هذه الحقيقة بشكل واضح وصريح حيث قال: «هذه المعركة خطيرة، يجب وضع حد لها، فمن شأنها تهديد الوجود الأميركي في المنطقة».

التطورات العسكرية قد لا تكون نهائية في الشمال السوري ولكن قد تكون مهيأة لحسم سياسي، وخاصة أن تركيا أصبحت على يقين بأن ما راهنت عليه ينهار أمام أعينها وباتت اليوم بين خيارات ضيقة جداً وعليها مراجعة حساباتها وخاصة أن الأميركي لن يكون له تدخل عسكري ولا دعم مباشر وهو يطالب الناتو للعب دور أكبر في الشرق الأوسط، نعم إننا في زمن الحسابات الدقيقة وهذا يتطلب الاستعانة بميزان الجواهرجي لحساب السياسات في الأيام القليلة القادمة.

«النصرة» يترنح ويصعّد من خلال التضييق على الأهالي

الوطن

بالترافق مع الهزائم التي يمنى بها وانهيار معنويات مسلحيه إثر الضربات الموجعة التي يوجهها له الجيش العربي السوري، صعد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي سياسة ترهيب المواطنين واعتقالهم والاعتداء عليهم في مناطق سيطرته بمحافظة إدلب.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة أمس، عن مصدر محلي تأكيده أن ما تسمى أمنية تنظيم «النصرة» في مدينة سلقين شمال غرب إدلب، اعتقلت اثنين من أعضاء ما تسمى «مُبادرة أهل الخير»، واقتادتهم إلى أحد مراكزها في مدينة إدلب، وذلك بسبب وقوفهم ضد قرار «اقتصادية» التنظيم القاضي بفتح منازل المدنيين في سلقين بذريعة إيواء المدنيين النازحين من مناطق سيطر عليها الجيش العربي السوري مؤخراً في مناطق جنوب وشرق إدلب.

وأوضح المصدر أن عملية الاعتقال تمت بعد أن داهم مسلحو «النصرة»، بقوة السلاح مكتب «مبادرة أهل الخير» وسط مدينة سلقين، حيث تم اعتقال كل من المدعوين أحمد النعسان، وطراد شعبوق من أعضاء المبادرة ثم أبرحوهما ضرباً في أثناء نقلهم إلى السيارة الخاصة بهم، واقتادوهما إلى أحد مراكزهم الأمنية في مدينة إدلب.

ورجّح المصدر إلى أن يكون اعتقال أعضاء المبادرة، جاء بعد أن خرج كل من النعسان وشعبوق وعموم أهالي المدينة ضد قرار «اقتصادية النصرة» الذي يقضي «بفتح منازل المدنيين»، لافتاً إلى أن الأشخاص المذكورين آنفاً نظموا تظاهرة شعبية يوم الخميس الفائت، نددوا خلالها بقرار تنظيم «النصرة» وتجاوزاته بحق مدنيي سلقين.

وكانت ما تسمى «اقتصادية النصرة»، أصدرت قراراً شفهياً في الأسبوع الماضي، يقضي بفتح جميع منازل المدنيين بذريعة إيواء المدنيين الذين يقطنون العراء دون مأوى، حسب زعمها، في حين أكد المصدر نفسه أن تنظيم «النصرة» داهم عشرات المنازل في سلقين بقوّة السلاح وانتهك حرمتها دون الرجوع لأصحابها، وأسكن فيها مسلحين يتبعون له، ما دفع أهالي المدينة إلى الخروج في تظاهرة ضد قرارات التنظيم والتنديد بتجاوزاته.

وانطلقت ما تسمى «مبادرة أهل الخير» في سلقين بحسب المواقع، بالتزامن مع نزوح أهالي منطقة معرة النعمان وريفها الشرقي في ٢٠ كانون الأول العام الماضي بعد أن منعهم تنظيم «النصرة» من الخروج إلى مناطق سيطرة الدولة السورية عبر الممرات الإنسانية التي افتتحها الجيش لهذه الغاية.

يأتي استمرار ممارسات تنظيم «النصرة» عبر التهديد والترهيب والاعتقال، في وقت تترنح فيه جبهاته بريف إدلب وحلب أمام تقدم قوات الجيش العربي السوري الذي سيطر على عشرات المدن والبلدات والقرى في ريف إدلب وحلب خلال العملية العسكرية الواسعة النطاق التي يقوم بها لتطهير المنطقة من الإرهاب.

سورية تدعو إلى منع وقوع المواد النووية بأيدي الشبكات الإجرامية والإرهابية

وكالات

دعت سورية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها إلى التنفيذ الفعال للصكوك القانونية والدولية في إطار الأمن النووي والذي من شأنه أن يمنع بشكل كبير من وقوع المواد النووية في أيدي الشبكات الإجرامية والإرهابية.

وأكد المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية السفير بسام صباغ خلال أعمال «المؤتمر الدولي للأمن النووي- الحفاظ على الجهود وتعزيزها» الذي بدأ أعماله في فيينا أول من أمس، وفق وكالة «سانا»، أن سورية تولي اهتماماً خاصاً لجميع الصكوك القانونية الدولية التي تؤطر عمل المجتمع الدولي ضمن منظومة عدم الانتشار الدولي ومن بينها ركيزة الأمن النووي وذلك انطلاقاً من حرصها على أن تبقى مسؤولية الأمن النووي داخل أي دولة تقع على عاتقها بالكامل وعبر مؤسساتها الوطنية.

وقال: إن «مسألة الأمن النووي برزت خلال العقد الماضي كمسألة مهمة تستدعي انتباه المجتمع الدولي وإن انعقاد المؤتمر الدولي للأمن النووي للمرة الثالثة يعكس الأهمية المتزايدة للأمن النووي كمجال اهتمام عالمي مشترك».

السفير بسام صباغ يشارك في أعمال «المؤتمر الدولي للأمن النووي – الحفاظ على الجهود وتعزيزها» (سانا)

وشدد صباغ على أن خطر استخدام أو الاتجار بالمواد النووية أو غيرها من المواد المشعة في أعمال إجرامية أو إرهابية لا يزال يعتبر تهديداً للأمن الدولي وخاصة أن مثل تلك الانتهاكات باتت عابرة للحدود، وقد تنامى هذا التهديد مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والجريمة السيبرانية مما استدعى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها بطريقة جماعية وشاملة وفعالة.

وأوضح صباغ، أن سورية انضمت إلى عدد كبير من الصكوك والمعاهدات الرامية لدعم الآليات التي تساعد في تعزيز الأمن النووي وكان آخرها الانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها للعام ٢٠٠٥، وأن الجهات السورية المعنية قد توصلت إلى المراحل الأخيرة في صياغة القانون الوطني في هذا المجال.

ورحب صباغ باعتماد المؤتمر للبيان الوزاري الحالي وعبر عن التطلع لتطبيقه بفعالية من قبل جميع الجهات ذات الصلة بما يعزز ويسرع تنفيذ الهدف المشترك في تعزيز الأمن النووي.

وأشار في هذا السياق إلى أنه ولتحقيق تنفيذ فعال لبنود البيان الوزاري الحالي وغيره من القرارات والمقررات الواقعة في هذا الإطار، لا بد من النظر في عدد من التدابير منها التنفيذ الفعال من قبل الدول الأعضاء والوكالة للصكوك القانونية والدولية في إطار الأمن النووي والذي من شأنه أن يمنع بشكل كبير من وقوع المواد النووية في أيدي الشبكات الإجرامية والإرهابية، وأيضا توفير الوكالة فرصاً متساوية لجميع الدول الأعضاء لاكتساب الخبرة ذات الصلة في مجال الأمن النووي وذلك بما يسهم في بناء وتطوير قدراتها ومساعدتها في إنشاء بنية تحتية وطنية فعالة ومستدامة وشاملة للأمن النووي وتوفير عدد من الدورات التدريبية، مؤكداً في هذا المجال ترحيب سورية باستضافة أنشطة تدريبية على أراضيها واستعدادها التام لتوفير جميع الضمانات اللازمة لإتاحة إجراء هذه الأنشطة.

ولفت صباغ إلى أن من التدابير كذلك ضرورة ألا تعوق تدابير الأمن النووي استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والتعاون الدولي في هذا الصدد بما في ذلك من خلال برامج التعاون التقني، إضافة إلى التأكيد على أهمية الأمن وسرية المعلومات ذات الصلة بالأمن النووي ومراعاتها.

وقال: نشجع الدول الأعضاء على مواصلة تبادل المعلومات ذات الصلة على أساس طوعي بما في ذلك من خلال القنوات وقواعد البيانات ذات الصلة.

وختم صباغ كلمته، بالتعبير عن الأمل بأن يشهد المؤتمر مداولات مثمرة وحقيقية من شأنها الإسهام بشكل جدي في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز الأمن الدولي ونظام عدم الانتشار وبما يضمن تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وترأس المؤتمر الدولي للأمن وزيرا خارجية رومانيا وبنما بحضور المدير العام للوكالة الدولية الذرية وبمشاركة ٥٧ وزيراً ووفود رفيعة المستوى من أكثر من ١٣٠ دولة إضافة إلى أكثر من ٢٠٠٠ خبير في مسائل الأمن النووي الذين توزعوا على جلسات الحوار الفنية.

الاحتلال التركي يصعّد من خرق «سوتشي» ويواصل الاعتداء على قرى الحسكة

الوطن- وكالات

في إطار سياسة التهرب من تنفيذ اتفاق «سوتشي»، الخاص بشمال وشمال شرق سورية على غرار كل الاتفاقات الروسية مع نظام رجب طيب أردوغان، وفي ظل الهزائم المدوية التي يمنى بها إرهابيون في شمال غرب البلاد، صعد النظام التركي من اعتداءاته على قرى بريف الحسكة الشمالي، وكثف من إرسال الإرهابيين إلى المناطق التي يحتلها.

وقالت وكالة «سانا»: إن «قوات الاحتلال التركي والمجموعات الإرهابية المتحالفة معها اعتدت بعدد من القذائف الصاروخية على قرية ربيعة التابعة لمنطقة المالكية بريف الحسكة الشمالي.

وأوضحت الوكالة أن قوات الاحتلال التركي والمجموعات الإرهابية المتحالفة معها اعتدت أيضاً بقذائف الهاون على قرية مجيبرة الشرابيين شمال شرق بلدة تل تمر بريف الحسكة الغربي، ما أدى إلى وقوع أضرار مادية في منازل الأهالي وممتلكاتهم.

وبالترافق مع اعتداءاتها على القرى الآمنة، أدخلت قوات الاحتلال التركي رتلاً من ١٢ سيارة بيك آب ترافقها دبابتان وتحمل عدداً من الإرهابيين الذين يعملون بأمرة قوات الاحتلال التركي عبر قرية السكرية الحدودية واتجهت جنوباً نحو قرى باب الخير والداوودية وتل محمد وعنيق الهوى، وفق الوكالة.

وتزامن دخول رتل السيارات، بحسب الوكالة، مع وقوع اشتباكات بين مجموعات من ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، من جهة، ومرتزقة الاحتلال التركي من جهة أخرى، بالأسلحة المتنوعة في عدد من القرى الواقعة جنوب بلدة أبو راسين بريف مدينة رأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي.

ومنذ بداية عدوانها على الأراضي السورية في ٩ تشرين الأول الماضي، أدخلت قوات الاحتلال مئات الآليات والعتاد الحربي والهندسي لتقديم الدعم العسكري والاستخباري للإرهابيين الذين يعتدون على الأهالي ويطردونهم من منازلهم ويستولون عليها.

وتم في ٢٢ تشرين الأول التوصل إلى مذكرة تفاهم بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي في سوتشي، بعد أن شن الأخير عدوانه على مناطق شرق سورية.

وتضمنت المذكرة أن تسهل موسكو انسحاب «وحدات حماية الشعب» الكردية، التي تصنفها أنقرة منظمة «إرهابية»، من منطقة بعمق ٣٠ كيلومتراً من الحدود مع تركيا، وتسيير دوريات مشتركة قرب الحدود.

وعلى الرغم من التزام موسكو بتنفيذ بنود المذكرة إلا أن النظام التركي يواصل عدوانه على مناطق شرق الفرات، وامتنع أول من أمس للمرة الثالثة على التوالي من تسيير دورية مشتركة مع تصاعد التوتر في إدلب بين موسكو وأنقرة أثر تقدم الجيش العربي السوري في المحافظة على حساب التنظيمات الإرهابية التي يدعمها النظام التركي.

بدورها، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن جيش الاحتلال التركي استهدف بقذائف الهاون و«الأوبيس» قرى أم الخير، تويلة، مجيبرة الشرابيين ومحيط قرية دردارة التابعة لناحية تل تمر في ريف مدينة الحسكة.

ومع تواصل حالة الفلتان الأمني في مناطق سيطرتها، ذكرت المواقع أن مجموعة مسلحين من ميليشيا «قسد» مدعومة بطائرات «التحالف الدولي» المزعوم، نفذت عملية اعتقال في قرية الشحيل، التابعة لناحية البصيرة بريف دير الزور.

آليات تابعة للاحتلال التركي في حزانو بريف إدلب (رويترز)

وأوضحت أن «العملية» استهدفت أحد المنازل في منطقة الشبكة في الشحيل، مشيرة إلى أنه تم اعتقال أحد المهجرين من قرية الهري بريف مدينة البوكمال بريف دير الزور الجنوبي، كان موجوداً في المنزل المستهدف، بينما ذكرت مواقع أخرى، أن مسلحي الميليشيا اعتقلوا شخصين، واقتادوهما إلى حقل العمر النفطي دون معرفة سبب الاعتقال.

جاءت عملية مسلحي «قسد» والتحالف، بحسب المواقع، بحجة أن مسلحين من تنظيم «داعش» أطلقوا النار على مسلحين من «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لميليشيا «قسد»، في قرية الشحيل.

ولفتت المواقع، إلى مقتل خمسة مسلحين تابعين لـ«وحدات الحماية»، في مدينة هجين بريف دير الزور الشرقي، إثر استهدافهم من قبل مسلحين، موضحة أن مسلحي داعش دمروا آلية كان مسلحو ميليشيا «وحدات الحماية» يستقلونها على طريق حقل «التنك» النفطي القريب من هجين.

وتقود واشنطن «تحالفاً دولياً» مزعوماً بحجة محاربة داعش في سورية، إلا أنها تقوم بدعم التنظيم لتبرير وجود قواتها المحتلة فيها ولمواصلة نهب النفط السوري.

وأعلنت واشنطن في نهاية آذار العام الماضي «هزيمة» تنظيم داعش، إلا أنها منذ ذلك الحين تحاول التهويل فيما يخص نشاط التنظيم بغية تبرير استمرار وجودها غير الشرعي في سورية.

تزايد عودة المهجرين من الخارج

وكالات

مع تفاقم معاناتهم هناك إثر تعرضهم للاعتداءات والقتل والممارسات العنصرية، وخصوصاً في تركيا تتزايد أعداد المهجرين العائدين إلى الوطن من دول الجوار، إذ عادت أمس دفعة تضم أكثر من ٨٠٠ مهجر إلى بلداتهم وقراهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب.

وقال المركز الروسي للمصالحة في سورية في نشرة إعلامية أمس، بحسب وكالة «سبوتنيك» للأنباء: «خلال الـ٢٤ ساعة الماضية عاد ٨٣٦ لاجئاً إلى الجمهورية العربية السورية من أراضي الدول الأجنبية».

وأوضح المركز، أنه من هؤلاء ٢٠٢ مهجر من ضمنهم ٦٠ امرأة و١٠٣ أطفال عادوا من لبنان عن طريق معبري جديدة يابوس وتلكلخ، إضافة إلى ٦٣٤ شخصاً من ضمنهم ١٩٠ امرأة و٣٢٣ طفلا عادوا من الأردن عبر معبر نصيب.

وأشار المركز إلى عودة ٣ نازحين خلال الـ٢٤ ساعة الماضية إلى أماكن إقامتهم الدائمة داخل البلاد.

ولفت إلى أن الوحدات الفرعية التابعة لسلاح الهندسة العسكرية للجيش العربي السوري قامت خلال الـ٢٤ ساعة الأخيرة بعملية تطهير أراض وأغراض على مساحة ١,٩ هكتار في دمشق وزمرين بريف درعا، إضافة إلى قيام الخبراء باكتشاف وتدمير٢٧ عبوة قابلة للانفجار.

يأتي تزايد عودة المهجرين السوريين من دول الجوار إلى وطنهم والتي أصبحت بشكل شبه يومي، وسط تفاقم أوضاعهم الإنسانية في دول الجوار، حيث ذكرت مواقع إلكترونية معارضة مؤخراً أن مدينة أزمير غرب تركيا شهدت جريمة قتل بشعة طالت مهجرة سورية تُدعى منار العمر النزيهة وهي من مدينة تدمر وابنها ذا خمس السنوات، بينما نجت طفلة في الثالثة من عمرها كانت تنام في غرفة مجاورة.